العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم

The reciprocal relationship between the Egyptian public budget deficit and the inflation rate

د.منال جابر مرسي محمد

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة سوهاج

ملخص البحث :

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المسائل والقضايا التي يولي لها الباحثون اهتماما كبيراً في دول العالم المختلفة، لأن نجاح هذه الدول يقاس بمدى نجاح سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، تعد مشكلة عجز الموازنة العامة المزمن من أهم ملامح السياسات المالية لمصرية والتي كان من أهم أسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي والداخلي , والذي نما بشكل قوي لسد جانب من هذا العجز بالتوازى مع تفاقم أعباء خدمة الديون نفسها. لذا كان الهدف هذه الدراسة إجرء دراسة تحليلية

للعلاقة بين العجز الموازنى ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) باستخدام المنهج التحليلي للإحصائيات والبيانات , كما تم استخدم المنهج الكمى لقياس أثر عجز الموازنة علي معدل التضخم وتوصل البحث إلي أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلي آخر خلال العقدين الماضيين , ومن ثم فإنه يعد عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً, لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية , بل هو مستمر في التزايد برغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة .كما أن هناك علاقة طردية موجبة في الأجلين (القصير والطويل) بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم .

الكلمات المفتاحية : عجز الموازنة, معدل التضخم , التمويل بالعجز, النفقات , الإيرادات , العجز الهيكلي, نموذج تصحيح الخطأ , السببية, التكامل المشترك .

Study Summary

The public budget deficit is one of the most important issues and issues that researchers pay great attention to in different countries of the world, because the success of these countries is measured by the success of their financial, economic and social policies. The problem of chronic public budget deficit is one of the most important features of Egypt's financial policies, which was one of the most important causes of the excessive trend. For external and internal borrowing, this grew strongly to fill part of this deficit in parallel with the increasing burden of debt service itself. Therefore, the aim of this study was to conduct an analytical study of the relationship between the budget deficit and the inflation rate in the Egyptian economy during the period (1999 / 2000-2018 / 2019) using the analytical approach to statistics and data. The quantitative approach was also used

to measure the effect of the budget deficit on the rate of inflation, and the research concluded that the general budget deficit in Egypt is dominated by the character of an increase from one year to another during the past two decades, and then it is considered a structural deficit and not a periodic deficit, because it is not linked to the commercial cycle. It continues to increase despite the high growth rates achieved in that period. There is also a positive positive relationship in the two terms (short and long) between the general budget deficit and the inflation rate.

Key words: Budget deficit, inflation rate, deficit financing, expenditures, revenues, structural deficit, error correction model, causation, joint integration

المقدمة :

يعرف عجز الموازنة العامة , بأنه الحالة أو الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات العامة . حيث يعد أحد المشكلات الاقتصادية التى تواجه الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء خاصة مع بقاء الدور المتميز والكبير للإنفاق العام فيهما علي الرغم من المحاولات المتعددة لتقليص دوره بحجة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في توظيف الموارد . ولا يمكن إرجاع ظاهرة العجز إلي سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة تعود أسبابها إلي شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها , فتزايد الاعتماد على السياسة المالية لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة ونمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة في الدول النامية يؤدي إلي هذه الظاهرة .وللعجز في الموازنة العامة آثار متعددة تعتمد وتتحدد طبقاً

لطريقة تمويله التي تجري بطرق متعددة تعتمد اختيار إحداها علي حجم العجز المالي والظروف الاقتصادية ومستويات التضخم وأسعار الفائدة وعرض النقد وغير ذلك . وطبقاً لتأثيرات العجز فإن استمراره يستلزم اللجوء إلي القروض الداخلية والخارجية مما فاقم من أعباء الديون واستنزاف الإحتياطيات المالية , لذا أصبح لهذه الظاهرة مكان بارز في أي برنامج للإصلاح الاقتصادي مما رشح العديد من الرؤى والسياسات في المعالجة . ولابد من الإشارة إلي أن الرقم المطلق للعجز لا يمثل بحد ذاته إنذاراً بل أن نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي هي الأساس المحدد لتأثيراته , كما أنه ليس بالضرورة أن يكون العجز مرافقاً لتأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية ,فقد يكون مرافقاً لآثار اقتصادية واجتماعية ايجابية . ومن المعلوم أن العجز ما دام قد حدث فقد تم تمويله بشكل أو بآخر , ومن بين أهم مصادر تمويله الإصدار النقدي , أو ما يعرف بالتمويل بالعجز ,ومن ثم فهناك علاقة وثيقة بين العجز الموازني في البلدان المتخلفة وبين الزيادة التي تطرأ علي عرض النقود , ومن هنا توجد علاقة بين هذا العجز وبين الاختلال النقدي الذي يميز اقتصاديات هذه البلدان , إذ غالباً ما يكون لتمويل هذا العجز علاقة مباشرة بالنمو الكبير الذي يحدث في عرض النقود علي نحو يغذي الضغوط التضخمية .

١-مشكلة البحث :

تعاني الموازنة العامة المصرية اختلالا هيكليا يتلخص في إستحواذ ثلاثة بنود للإنفاق على ما يقرب من ٨% من إجمالي الإستخدامات العامة، فعادة ما تستحوذ الأجور وفوائد الديون وأقساطها وكذلك الدعم على النسبة السابقة خلال السنوات العشر الأخيرة على الأقل. . يترتب على تزايد الإنفاق العام سنويا زيادة عجز الموازنة العامة بما ينعكس على أعباء خدمة ذلك العجز عن طريق الإقتراض، والتضحية

بالاحتياجات المجتمعية لخدمة الدين العام. حيث تشير البيانات لقطاع الموازنة العامة إلي ارتفاع العجز الكلي ليصل إلي ٤٢٨مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨بنسبة ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر استمرار العجز في الموازنة العامة سمة مميزة للسياسات المالية للدولة المصرية ,يرجع ذلك إلي عدة اسباب تتشابه نسبياً مع مختلف الدول النامية يمكن إجمالها فيما يلي :

– النمو المتواصل في النفقات العامة خلال نصف القرن الماضي ,فقد كان حجم النفقات١٦٠٠مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلي أن أصبح ٩٤١,٩مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨.

–الاختلال الحاد بين الإصدار النقدي (كمية النقود) ونمو الناتج القومي الحقيقي.

– قلة الإيرادات العامة بالمقارنة مع ارتفاع النفقات لعامة وعدم وجود سياسات مالية قادرة علي مسايرة التطور الاقتصادي والتحولات .

– الارتفاع الضخم لفوائد الديوان المحلية والخارجية ,حيث يبلغ ٣٤,٤% من الإنفاق العام وفقاً لموازنة ٢٠١٨/١٧, بمعني أن أكثر من ثلث الإنفاق العام سيوجه نحو سداد الديون وخدمة الديون .

يعد العجز المتزايد والمزمن في الموازنة العامة سبباً قوياً من أسباب التضخم في الاقتصاد المصري ,حيث لجأت الدولة إلي تمويل العجز بأحد الأساليب التضحمية من خلال الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والذي لا يقابله غطاء حقيقي من السلع والخدمات , التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومى مما يؤدي إلي تضخم نقدي الذي يعد أحد صور التضخم الذي يساهم في رفع الأسعار . ويوضح الشكل رقم (١) تذبذب مستوي التضخم بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة متأثر بمعدل نمو العجز .

الشكل رقم (١)

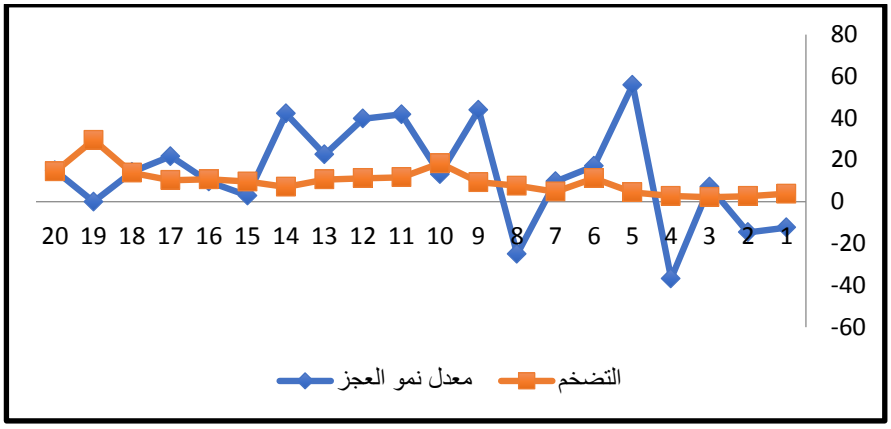

المصدر : البنك المركزي المصري , المجلة الاقتصادية ,أعداد مختلفة.

وبناء علي ما سبق , فإن مشكلة الدراسة تتمثل في بيان أثر عجز الموازنة العامة في مصر علي معدل التضخم .

٢- أهمية الدراسة :

تحتل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي, وأحد أهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثيرات المباشرة والمتعددة علي الاقتصاد القومى سواء في الدول المتقدمة أو النامية علي حد سواء , الأمر الذي يتطلب معه تحديد لملامح هذه المشكلة وإيجاد السياسات لمعالجتها والحد من تأثيراتها .

٣- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم من خلال اختبار اثبات فرضية سيادة النقود المثلى في الاقتصاد المصري , كما تهدف الدراسة إلي تقديم قراءة تحليلية لتطور عجز الموازنة العامة في الاقتصاد

المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) وتوضيح أثره علي معدل التضخم .

٤-فروض الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرض التالي:

- وجود علاقة طردية موجبة في الأجلين (القصير والطويل) بين عجز الموازنة ومعدل التضخم .

٥- منهجية الدراسة :

يعتمد البحث علي استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي , حيث يُعتمد علي المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري لهذه الظاهرة . كما تم استخدم الأسلوب القياسي لقياس أثر عجز الموازنة العامة علي معدل التضخم .

٦- حدود الدراسة :

تحاول الدراسة قياس أثر عجز الموازنة العامة علي معدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) .

٧ – خطة الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وفي ظل الحدود المشار إليها , سوف تتناول الدراسة النقاط التالية:

أولاً : الأطار النظري لعجز الموازنة العامة .

ثانيا : تطور عجز الموارنة العامة في الاقتصاد المصري

ثالثا : تقدير أثر عجز الموازنة العامة علي معدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩).

أولاً : الإطار النظرى لعجز الموازنة العامة :

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في العديد من دول العالم من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتها , حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية .ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع فيه ومن الصعب تجنبه ومعالجته وليس من السهل تحديده ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب ,لأنه منذ تسع دور الدولة وزادت وظائفها ومسئوليتها أصبحت إيراداتها العامة لا يمكنها تغطية نفقاتها المتزايدة مما نتج عنه حدوث العجز في موازنتها حتى أصبح هذا العجز يلازمها طوال الوقت لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز.

١-مفهوم عجز الموازنة العامة .

في البداية, يجب التعرض أولاً إلى مفهوم الموازنة العامة والتى تعرف على أنها " برنامج مالي للسنة المالية القادمة تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" كما تُعرف أيضاً بأنها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الحكومة وتعتمد السلطة التشريعية ما يسمى بالميزانية العمومية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي " (عصفور,٢٠١١,ص١٦)

لقد تعددت المفاهيم التي أُعطيت لعجز الموازنة العامة منها "أن عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة "(سعدى , ٢٠١٩,ص١٢) , كما يعرف أيضا على أنه "فائض النفقات النهائية على الإيرادات النهائية " أو هو عبارة عن رصيد موازنى سالب بحيث تكون

نفقات الدولة أعلى من إيراداتها " ومن التعريفات السابقة يمكننا القول ان العجز الموازنة هو الزيادة التي تحدث في الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية بحيث تعجز الإيرادات العامة المحصلة عن تغطية النفقات العامة " (يونس , ٢٠١٢, ص٣).

٢- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة :

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة منها ماهو متعلق بزيادة النفقات العامة ومنها ماهو متعلق بتراجع الإيرادات.(جابر, ٢٠١٦,ص٢٩)

-زيادة النفقات العامة : بعد ظهور الدولة المتدخلة أصبحت الدولة تتدخل في كل النواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , فبزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تتزايد معه النفقات العامة , ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلي زيادة معدل الإنفاق العام مايلي :

* نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام .
* زيادة الدعم السلعي والإنتاجي , وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك .
* زيادة نسبة النفقات الموجهة للخدمات الإجتماعية , تزايد معدلات العمالة الحكومية .
* زيادة الإنفاق العسكري .
* انتهاج سياسة التمويل بالعجز من أجل تمويل التنمية .

- انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة : يمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي:(حناشى,٢٠١٩,ص١٦)

* زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن إتساع حجم الاقتصاد الموازى من جهة, وضعف الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

* انخفاض حصيلة الضرائب نتيجة لإنخفاض مستويات الدخل وانخفاض النمو الاقتصادي , كذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية .

٣- أنواع عجز الموازنة العامة :

يقسم عجز الموارنة العامة إلي عدة أنواع هي كالتالي: (عبد الزهرة ,٢٠١٦,ص١٥٨)

*العجز الجاري: يتمثل العجز الجاري في صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ,ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة معنى أخر هو الفرق بين الانفاق العام الجاري والإيرادات العامة للدولة.

* العجز الهيكلي : هو عجز دائم يستبعد أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر علي الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحرافات أسعار الفائدة في المدى الطويل , ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردوداً غير عادي . ويبين لنا هذا العجز , عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجيء .(موسى,٢٠١٧,ص٩٢٢)

* العجز الكلي : يعمل مفهوم العجز الكلي (الشامل)على توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومة , جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة, ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموعة نفقات الحكومة والقطاع العام بحيث أن العجز لا يمكن تغطيته إلا باقتراض جديد , إضافة إلى ذلك فإن هذا العجز يقدم

صورة وافية لكل أنشطة الكيانات دون اقتصارها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزءاً منها. (الأعسر,٢٠١٦,ص٢٤٨)

* العجز التشغيلي: وهو ذلك العجز الذي يأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم , فهو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوماً منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم , وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار .

٤- عجز الموازنة في ظل النظريات الإقتصادية :

انقسمت المدارس الاقتصادية بين مؤيد ومعارض لحالة العجز , حسب تفسير كل اتجاه وحسب معايير التقييم الاقتصادي , وفيما يلي سنطرح أهم النظريات التي عالجت موضوع عجز الموازنة من وجهة نظرها :

* النظرية الكلاسيكية : من بين الركائز الأساسية التي يستند إليها الفكر الكلاسيكى, هو مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة والابتعاد عن إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني .وترتكز نظرية توازن الموازنة العامة للدولة عند الكلاسيك علي تساوي مجموع الإيرادات مع مجموع الإنفاق العام فمبدأ توازن الموازنة في ظل هذا المذهب هدف رئيسي لابد من تحقيقه في كل الظروف فهو وسيلة لحُسن إدارة الأموال العمومية , وضمان استمرار التوازن وزيادة الثقة في مالية الدولة . وتستند أفكار الكلاسيكين لضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة على الدور الذي تقوم به الدولة في الفكر التقليدي والمتمثل في الدولة الحارسة, فينحصر دورها من وجهة نظرهم على ضمان سير المرافق العامة في أضيق الحدود دون أن تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ,

لذلك انحصر النظام المالي على الحصول على الإيرادات المالية الضرورية للنفقات العامة, وهكذا فعجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للكلاسيك يعد خطراً كبيراً يصيب الاقتصاد الوطني . ويعتمد التقليديون على العديد من الحجج يدافعون بها على مبدأ توازن الموازنة وعدم وقوع في عجز الموازنة العامة وأبرزها ما يلي: (عبد الواحد, ٢٠٠٠, ص٦)

-تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام , وهذه الزيادة تؤدي إلي تفاقم العجز وبالتالي تجد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض .

- يؤدي الاقتراض الحكومي من إنقاص الإنتاجية في المجتمع ويساهم في تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلي القطاع العام غير المنتج .

- يؤدي عجز الموازنة العامة إلي طبع النقود , أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلي زيادة عرض النقود المتداولة , وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية سلبية .

وعليه فمن أجل تحقيق التوازن في الموازنة العامة وعدم الوقوع في العجز اعتمدوا الكلاسيك على تغطية النفقات العامة علي الضرائب بشكل كبير أما القروض فلا يستعملونها إلا في الحالات الاستثنائية كالأزمات والحروب ويفضلون القروض قصير الأجل(خليلي,اللوزي, ٢٠٠١, ص٣١)

*النظرية الكينزية : فمع أزمة الكساد الكبير(١٩٢٩-١٩٣٢) التي بينت حالة عجز العرض عن خلق الطلب المكافىء له ,لم تستطيع النظرية الكلاسيكية تفسيره مما أدى إلي انهيار كبير في الأوضاع الاقتصادية , وهنا جاء كينز ليبرهن علي بداية مرحلة

جديدة تكون فيها الدولة عنصراً فعالاً في النشاط الاقتصادي , وقال كينز أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة , ولكن المهم هو توازن الموازنة علي مدار الدورة الاقتصادية بأكمالها ويصبح عجز الموازنة ضرورى ما دام يتعلق بزيادة الإنتاج والتوظف .

ولقد تبنى كنيز مبدأ مرونة الموازنة العامة للدولة , أي أن الموازنة تقوم بدور تعويضي ويتجلى هذا الدور فى انه عند وجود بطالة فالتمويل بالعجز يؤدي إلي زيادة الطلب الفعلي ويتم تعويض النقص الذي يسود طلب قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من أجل تحقيق التعادل مع مستوى العرض الكلي , وفي حالة التضخم فإن الفائض في الموازنة يؤدي إلي تحقيق مستوى الطلب الكلي للوصول إلى الحد الذي يتناسب مع العرض الكلي ومنه يتحقق الاستقرار في الاقتصاد الوطني .(زكى,١٩٩٢,ص ص٤٤-٤٨)

*النظرية النيوكلاسكية : فبعد انهيار نظام النقد الدولي وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب عام ١٩٧١ظهرت في الأفق أزمة الركود التضخمي التي لم يستطيع الفكر الكينزى أن يجد لها حل , وقد جاء الفكر النيوكلاسيكي من أجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة, وتستند هذه النظرية على أفكار النظرية الكلاسيكية وذلك بإيمانها الشديد بمبدأ اليد الخفية لأدم سميث وقانون جون باتيس ساي .

وترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد , فالنظرية النيوكلاسيكية تستند على ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس تحقيق

الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظف الكامل . وكذلك نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة , وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية , وخصوصاً تلك النفقات التي تدعم بها المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة , إضافة لذلك ركزت هذه المدرسة علي ضرورة الحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخصخصة (زكى,١٩٨٦,ص١٢٠)

ولقد قام النقديون بتوجية العديد من الانتقادات للكينزيين ومن أبرزها :

-اختلاف الطرق الاقتصادية والإجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التي تلت تلك الفترة مثل التضخم والركود وعجز ميزان المدفوعات .

- عدم فاعلية السياسات المالية في المدى القصير فالسياسات المالية من أجل أن تؤثر في التغيرات الاقتصادية تتطلب فترة زمنية طويلة من أجل أن تظهر نتائجها .

٥- العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الفكر الإقتصادي :

فمع حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة , فإن الدولة تسعى إلي تمويله بالطرق المتاحة , لها غير قادرة علي تحريك إيراداتها وهذا ما ينتج عنه آثاراً تركزت أهمها في مقابلة طريق التمويل بالارتفاع في المستوى العام للأسعار , وفق مختلف النظريات .

*النظرية الكلاسيكية : وفقاً للكلاسيك يمكن أن تكون الموزانة العامة في ثلاث حالات , أثنان منها لا تحظى بالقبول من قبل أنصار الفكر الكلاسيكي , وهما حالتي الفائض والعجز , أما الحالة الثالثة والمتمثلة في حالة التوازن المقبول , لأن فائض الموازنة له جملة من المساوىء ,منها أن الحكومة استخدمت سلطتها السيادية في فرض الضرائب وسحب جزء من الأموال بسلطة الإجبار , وتحقيق فائض في سنة معينة يشجع

الحكومة علي زيادة الإنفاق في السنة التالية ومن ثم تصبح هذه النفقات اعباء دائمة في المستقبل . أما في حالة العجز فقد كان الكلاسيك يعارضون ذلك وبشدة بتأكيدهم علي عدم إبراز العجز في جانب التمويل مقابل النفقات العامة , لأن الحكومة ستضطر إلي الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد أو فرض ضرائب جديدة . وعليه يجب أن يزول هذه العجز بصورة نهائية , لأن له أثاراً عكسية بتأخير النمو الاقتصادي ورفع أسعار الفائدة مما يؤثر سابياً علي حجم الاستثمار ويؤدي إلي زيادة حدة التضخم (الوائلي,البديرى,٢٠١٥,ص٥) .

* النظرية الكينزية : وفقاً لوجهة نظر كينز, فإن عملية الموازنة لا يمكن أن تكون هدفاً للدولة , وفضلاً عن ذلك فأن العجز المخطط في الموازنة (السياسة التوسعية) يكون مناسباً في حالة الركود الاقتصادي , والفائض المخطط في الموازنة (السياسة الإنكماشية) يكون مناسباً عند توقع حدوث رواج اقتصادي , وهنا أكد كينز على وظيفة الدولة من خلال إدارة الطلب الفعال , بتغير النظرة إلي مبدأ توازن الموازنة , بأنها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تدخل الدولة لإيجاد عجز أو فائض في الموازنة من أجل تحقيق التوظف الكامل وتحقيق الاستقرار في الأسعار. وعليه فنظرية العجز المقصود للموازنة تدعو إلي استخدام الموازنة على اعتبارها أداة مهمة لتوجيه السياسة المالية . أما بالنسبة لنظرية موازنة الدورة الاقتصادية , فأنها تدعو إلى تحقيق توازن اقتصادي باستخدام الموازنة كأحد الوسائل التي تؤدي لتحقيق التوازن , حيث أنها تقوم على أن الاقتصاد يتعرض إلى الدورات الاقتصادية , وتشمل كل دورة على فترة من الرخاء وأخرى من الكساد , فيزداد الطلب الفعال ويرتفع معدل الإنتاج حتي يبلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل في الرخاء ويقل الطلب وتزداد البطالة . (Tan, 2006, pp129-139)

لقد قام كينز بالدفاع عن سياسة التمويل بالعجز , لما لها من آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد واتباع هذه السياسة يعمل علي زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة مقابل ارتفاع طفيف في مستوى العام للأسعار .

*النظرية النيوكلاسيكية: يختلف النقديون عن الكينزيون فيما يتعلق بفاعلية السياسة المالية , ذلك بأنهم يعتقدون أن السياسة المالية ما لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقد , فتكون سياسة غير فعالة على الأقل في الأجل الطويل , ومن ثم فهم يرون أن الانخفاض في معدل التضخم يقتضي انخفاضاً في معدل نمو عرض النقود , ويعتقد النقديون أن أثر السياسة النقدية في الأجل القصير يختلف عن أثرها في الأجل الطويل , فمن وجهة نظر النقديون أنه بالرغم من كون السياسة النقدية التوسعية ستخفض معدل البطالة , فذلك سوف يؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل , وبدون إحداث خفض دائم في معدل البطالة , وبين فريدمان أن كل إنكماش رئيسي ينتج عن اضطراب نقدي , وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي , حيث رفض بشدة فكرة أن التضخم سيؤدي إلى خفض معدل البطالة , كما أشار فريدمان إلى أن العجز ارتبط بالتضخم , ولكن ليس من اللازم أن يحدث ذلك , لأن التضخم الناتج عن العجز في الموازنة العامة يعتمد علي كيفية تمويل هذا العجز , فإذا كان تمويله من خلال خلق نقود فذلك سيؤدى إلي التضخم , وإذا تم تمويله بالاقتراض من الأفراد فسوف ينشأ ضغوط تضخمية ضئيلة , ومع ذلك فإن أثرها الرئيسي سوف يتمثل في تحقيق أسعار فائدة أعلى .

* الدراسات التطبيقية:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم ,فيما يلي عرض لبعض تلك الدراسات :

دراسة (Selomeon& Wet,2004) , هدف الباحث في هذه الدراسة إلي تحليل ودراسة تأثير عجز الموازنة علي التضخم في تنزانيا خلال المدة من (١٩٦٧-٢٠٠١), واتبع الباحث المنهج الوصفي لأنه يتناسب وموضوع الدراسة , واستخلص الباحث من هذه الدراسة وجود علاقة مستقره بين عجز الموازنة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأن للعجز الأثر الجلي علي معدل التضخم .

دراسة (Thullah,2006) , هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من تأثير العجز الكلي علي التضخم في سيراليون خلال الأعوام (١٩٧٠-٢٠٠٤) , وتوصلت هذه الدراسة إلي أن التغير في عرض النقود والعجز الكلي مرتبط بشكل إيجابي مع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدين العام والتضخم .

دراسة (Helmy,2008) , هدفت الدراسة إلي دراسة العلاقة طويلة الأجل بين العجز في الموازنة العامة ومصادر تمويله ومعدل التضخم في مصر , ومدى تأثير هذه العلاقة بالتفاعل الديناميكي بين تلك المتغيرات في الأجل القصير باستخدام بيانات سنوية للفترة من (١٩٨٢-٢٠٠٦) , واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد علي تحليل يوهانسن للتكامل ,وقد خلص الباحث إلي أن لعجز الموازنة دور بارز في زيادة التضخم في مصر مما صعب تحقيق الاستقرار في الأسعار .

دراسة (Tahir.& Mohamed, 2010) يهدف الباحث في هذه الدراسة إلي بيان أثر عرض النقود علي التضخم في الدولة مستخدما في ذلك المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل البيانات الإحصائية من داخل البلد, وتوصلت الدراسة إلي أن التوسع النقدي في باكستان له علاقة وطيدة بالتضخم بسبب ارتفاع الضغوط التضخمية في

باكستان ذات الكثافة المتعاونة خلال الستين سنة الماضية. وجود علاقة مسيطرة طويلة الأجل بين عرض النقود والتضخم والميزانية , وأن التضخم في باكستان يعزى إلي زيادة المال .

دراسة (Mohseni Zonuzi,2011) , هدفت الدراسة إلي إبراز العلاقة بين العجز في الميزانية والتضخم في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) , وهذا باستخدام المنهج الوصفي الكمي الذي يعتمد علي تحليل البيانات وتفسيرها . وقد استخلص الباحث في الأخير أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين التضخم والعجز في الموازنة في ايران .

دراسة (Shah,2011) , هدفت الدراسة إلي تحديد العلاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين العجز في الموازنة والتضخم في ١٣ دولة ,حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي , وخلصت الدراسة إلي أن حالات العجز في الموازنة هي تضخمية في البلدان النامية الأسيوية التي تمت فيها الدراسة .

دراسة (Kivilcim ,2011) ,حاولت الدراسة إلي تحليل العلاقة التجريبية بين التضخم وعجز الموازنة للاقتصاد التركي من خلال الإعتماد علي تحليل التكامل المشترك عبر دراسة العديد من المتغيرات المؤثرة علي المتغير التابع في الدراسة , وخلصت الدراسة إلي أن الزيادة في عجز الموازنة حتما سيزيد من حدة التضخم والنمو الحقيقي للدخل له تأثير فوري سلبي وتأثير ايجابي علي التضخم كما أن عجز الميزانية بالإضافة إلي نمو الدخل الحقيقي وتسييل الديون يضر بشكل كبير بالتضخم في تركيا.

دراسة (أولاد العيد ,٢٠١٢) , تهدف الدراسة إلي تحديد طبيعة العلاقة بين كل من معدل التضخم من جهة والعجز في الموازنة العامة للدولة ونمو الكتلة النقدية من جهة أخرى في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) , أي اختيار كل من فرضية

سيادة النقود المثلى والنظرية الكمية للنقود بالاعتماد علي نماذج الانحدار . وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة موجية بين معدل التضخم من جهة ونمو الكتلة النقدية من جهة أخرى .

دراسة (البديري ,٢٠١٥) , هدفت هذه الدراسة إلي وضع سياسات اقتصادية تحليلة للتضخم وعجز الموازنة ودراسة الترابطية التبادلية بينهما في الاقتصاد العراقي حيث استخدم المنهج الإستقرائي وتوصلت الدراسة لوجود تأثير سلبي لعجز الموازنة علي معدل التضخم .

دراسة (Maio& ather ,2018) , تناول الباحث العلاقة السببية بين العجز في الميزانية والتضخم ودور العجز المساهم في التضخم في تنزانيا باستخدام تحليل اقتصادي قياسي منهج (ardl) , وقد خلص الباحث إلي ان العلاقة بين العجز والتضخم تتأثر بعدة عوامل منها عرض النقود .

٦- مصادر تمويل عجز الموازنة :

يمول عجز الموازنة العامة من مصادر متعددة يمكن تقسيمها بشكل عام إلي مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل غير تقليدية .(الأفندي,٢٠١٦,ص٣١)

*التمويل التقليدى فيتمثل في :

- التمويل الخارجي (الاقتراض من الخارج) : يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة وذلك من خلال المؤسسات الدولية .

- اللجوء للاحتياطي الدولي : نظراً لتفاقم عجز الموازنة العامة في أغلب الدول النامية , كان لا مناص من الإلتجاء إلي احتياطياتها الدولية من أجل تغطية احتياجاتها من

العملة الأجنبية , حيث أن جزء كبير من الإنفاق الحكومي لا يتم تسويته إلا بالعملة الأجنبية .

-التمويل الداخلي (بالقروض الداخلية) : إذا لم يكن لدولة منفذ للتمويل الخارجي فإن عجز الموازنة يمكن أن يمول محلياً وذلك بالأشكال التالية "(دردورى,٢٠١٤,ص١٥١)

* الاقتراض من الجمهور : وذلك من خلال إصدار السندات الحكومية وبيعها للأفراد ويعد ذلك تمويلاً غير تضخمي , فظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص الناجمة عن بيع السندات الحكومية للأفراد يحول جزءا من الدخل المتاح لإنفاق الأفراد إلي الحكومة , وعندئذ ينخفض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما في ذلك الإنفاق الاستثماري مسبباً في انخفاض الطلب الكلي للأفراد بقدر يعادل حجم شراء الأفراد للسندات .

* الاقتراض المصرفي : ويتم ذلك إما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية وهذا يؤدي إلي زيادة الكتلة النقدية الأمر الذي ينعكس علي زيادة حدة التضخم .(سعد,٢٠١٥,ص٢٦)

* التمويل غير التقليدى (التمويل التضخمي) ويتمثل في إصدار نقدي جديد وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل التنمية أو تحريك الأنشطة الإنتاجية , فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للدولة لتمويل عجز الموازنة العامة . وبهذه الطريقة تستطيع الدول أن تعالج العجز في الموازنة العامة , عن طريق حشد الموارد بطريقة إجبارية . وأن بدا للوهلة الأولي أنها الوسيلة الأكثر سهولة , إلا أنها بذات الوقت تعتبر الأكثر خطورة , حيث ينجم عنها التضخم وما يترتب عليه من آثار قد تقضي علي الاقتصاد القومي للدولة ومن تلك الآثار ما يلي :(تنيرة,٢٠١٩,ص٤٧)

- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الغنية.

- تدهور سعر صرف العملة الوطنية.
- عجز ميزان المدفوعات.
- تفاقم عجز الموازنة و دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة.
- التضخم يشوة القرارات الاقتصادية للمستهلكين و المؤسسات، نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار عوامل الإنتاج.
- التضخم قد يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة إما نتيجة لوجود حالة عدم التأكد فيما يتعلق بعوائد الاستثمارات أو لتدخل السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية مقيدة بهدف إحتواء التضخم.

ثانياً- تطور عجز الموازنة العامة في مصر .

سعت الحكومة المصرية منذ بداية التسعينات علي مواجهة عجز الموازنة العامة من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي .يتضمن عملية إصلاح شاملة من خلال السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي , حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركز علي تخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي , وترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات.

وقيما يلي سوف نستعرض تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) . ومن المعروف أنه وفقاً لاتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي قد وضعت مؤشرا لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة، وهو في حدود ٣% من الناتج المحلي الإجمالي ويوضح الجدول رقم (١) أن مصر قد تجاوزت معدل الأمان بواقع٩,٨% في المتوسط خلال فترة الدراسة . وهو ما يساوي ثلاث أضعاف النسبة المتعارف عليها عالميا الأمر الذي ينزر بالخطر. حيث تزيدت القيمة المطلقة للعجز الكلي للموازنة العامة في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠-

٢٠١٩/٢٠١٨ حيث زادت من ٣٢,٧مليار جنيه في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠بنسبة ١٠,٢%من الناتج المحلي الإجمالي، إلي ٤٢٨مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨بنسبة ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢حيث انخفض العجز وبلغ ٢٨,٣مليار جنيه، بنسبة ٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفض العجز في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢بمقدار ١,٢مليار جنيه عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، حتي بلغ

الجدول رقم (١)

تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٩/٢٠١٨)

(مليار جنية)

السنوات	GDP	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز	العجز/GDP %	الإيرادات العامة %GDP/	النفقات العامة/GDP%
٢٠٠٠/١٩٩٩	342.8	85	117	32	10.2	23.3	37.6
٢٠٠١/٢٠٠٠	358.7	89.9	131.7	41.8	11.6	25.1	36.7
٢٠٠٢/٢٠٠١	378.9	89.6	134.4	44.8	11.8	23.6	35.4
٢٠٠٣/٢٠٠٢	417.5	83.5	111.8	28.3	6.7	20	26.7
٢٠٠٤/٢٠٠٣	407	101.9	146	44.1	10.8	25	35.8
٢٠٠٥/٢٠٠٤	427.1	110.9	162.5	51.6	12.0	25.9	38
٢٠٠٦/٢٠٠٥	617.7	151.3	207.8	56.5	9.1	24.4	33.6
٢٠٠٧/٢٠٠٦	744.8	180	222.4	42.4	5.6	24.1	29.8
٢٠٠٨/٢٠٠٧	895.5	221	282	61	6.8	24.7	31.4
٢٠٠٩/٢٠٠٨	1042.2	282.5	351.5	69	6.6	27.1	33.7
٢٠١٠/٢٠٠٩	1206.2	268.2	366	97.8	8.1	22.2	30.3
٢٠١١/٢٠١٠	1371.1	265.3	401.9	136.6	9.9	19.3	29.3
٢٠١٢/٢٠١١	1542.3	303.6	471	167.4	10.8	19.7	30.5
٢٠١٣/٢٠١٢	1843.8	350.3	588.2	237.9	12.9	18.9	31.9
٢٠١٤/٢٠١٣	2101.9	456.8	701.5	244.7	11.6	21.7	33.3
٢٠١٥/٢٠١٤	2443.9	465.2	733.3	268.1	10.9	19	30
٢٠١٦/٢٠١٥	2708	491.5	817.8	326.3	12.0	18.1	30.1
٢٠١٧/٢٠١٦	3470	659.2	1031.9	372.7	10.7	18.9	29.7
٢٠١٨/٢٠١٧	4437	834.6	1207.2	372.6	8.3	18.8	27.2
٢٠١٩/٢٠١٨	4432	941.9	1369.9	428	9.6	21.3	30.9

المصدر : وزارة المالية ,الحساب الختامي ,سنوات مختلفة

٤٢,٤مليار جنيه. أخذت نسبة العجز الكلي للموازنة العامة في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي تتذبذب ما بين الأرتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة وكذلك معدل النمو السنوى حيث أرتفع معدل النمو السنوي خلال العام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلي ١٤,٢%مقابل (-٠,٢%)من العام السابق وهو ما يوضحة الجدول رقم (٢) . نتيجة لتوجيهات الحكومة باتباع سياسات تعمل على ضبط عجز الموازنة، منها إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية وزيادة ضريبة المبيعات على بعض المنتجات، كما اكتسب الاقتصاد المصري مقومات زادت من قدرته على التعامل مع الظروف المختلفة المحيطة به بمرونة أكبر، فاستطاع استيعاب أزمة ارتفاع الأسعار

الجدول رقم(٢)

تطور معدل النمو السنوي لعناصر الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩)

السنوات	معدل نمو الإيرادات العامة%	معدل نمو النفقات العامة%	معدل نمو العجز%
١٩٩٩/٢٠٠٠	10.3	3.12	-12.3
٢٠٠٠/٢٠٠١	12.3	2.09	-14.6
٢٠٠١/٢٠٠٢	-0.33	2.05	7.17
٢٠٠٢/٢٠٠٣	-6.8	-16.8	-36.8
٢٠٠٣/٢٠٠٤	22	30.5	55.8
٢٠٠٤/٢٠٠٥	8.83	11.3	17
٢٠٠٥/٢٠٠٦	36.4	27.8	9.49
٢٠٠٦/٢٠٠٧	18.9	7.02	-24.9
٢٠٠٧/٢٠٠٨	22.7	26.7	43.8
٢٠٠٨/٢٠٠٩	27.8	24.6	13.1
٢٠٠٩/٢٠١٠	-5.06	4.12	41.7
٢٠١٠/٢٠١١	-1.08	9.80	39.6
٢٠١١/٢٠١٢	14.4	17.1	22.5
٢٠١٢/٢٠١٣	15.3	24.8	42.1
٢٠١٣/٢٠١٤	30.4	19.2	2.85
٢٠١٤/٢٠١٥	1.83	4.53	9.56
٢٠١٥/٢٠١٦	5.6	11.5	21.7
٢٠١٦/٢٠١٧	34.1	26.1	14.2
٢٠١٧/٢٠١٨	26.6	16.9	-0.02
٢٠١٨/٢٠١٩	12.8	13.4	14.8

المصدر : تم حسابه من قبل الباحث من بيانات الجدول رقم(١)

الشكل رقم (٢) تطور عجز الموازنة العامة

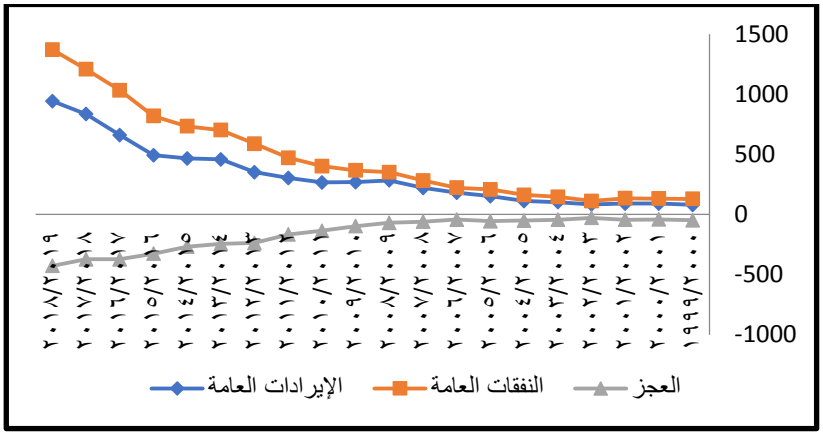

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١)

الشكل رقم (٣) معدلات النمو السنوي لعناصر الموازنة العامة خلال الفترة(١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩)

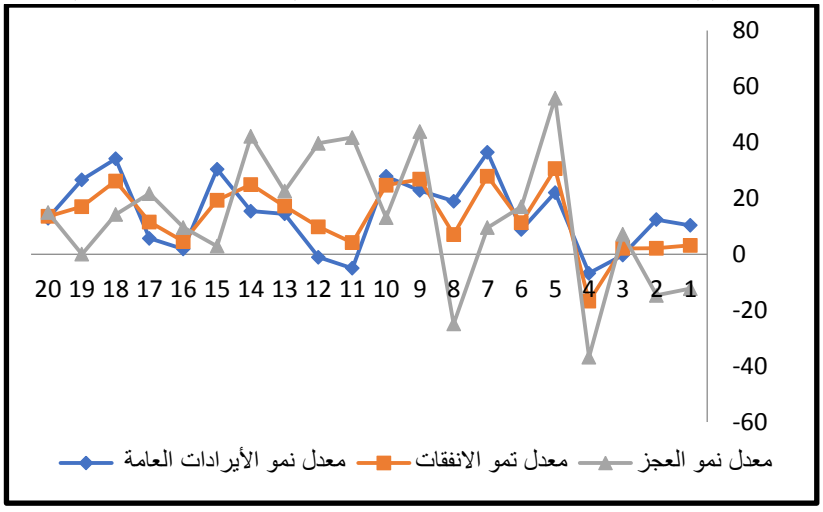

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١)

العالمية في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧إلى حد كبير، من خلال تطبيق حزمة برامج إعادة تدوير الفوائض التي حققها أثناء سنوات النمو المرتفع والتي تضمنت إجراءات لزيادة برامج الدعم وزيادة الأجور وتم تمويل هذه الحزمة بإجراءات ضريبية وقع معظم أعبائها على الأغنياء، كذلك استطاع أن يصمد أمام الأزمة المالية العالمية،وتمكن من تحقيق معدلات نمو إيجابية استنادا إلى التنوع في القطاعات الدافعة للنمو، والتغيرات الهيكلية التي طرأت على التشريعات والمؤسسات التي تدير الاقتصاد، والإصلاحات التي تمت في القطاع المالي والمصرفي، وكذلك الإجراءات التي اتبعها كل من وزارة المالية والبنك المركزي في التعامل مع الأزمة وللحد من عجز الموازنة العامة، شهدت السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧صدور بعض التشريعات التي استهدفت تنمية الإيرادات العامة وترشيد استخدام الدعم، فقد صدر القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وعدلت بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل، وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية، وقانون الضريبة على المبيعات، وتم خفض فئات التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، لعلاج التشوهات الجمركية التي تعانيها بعض الصناعات المحلية، ورفع أسعار بيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربية للشركات الصناعية الكثيفة الاستهلاك للطاقة. ومع ذلك استمر العجز في الزيادة .

أن الزيادة المستمرة في مقدار العجز الكلي في الموازنة العامة ترجع إلى الزيادة في النفقات العامة خلال الفترة(١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٩/٢٠١٨) والتي زادت من ١١٧مليار جنيه في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠بنسبة ٣٧,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، حتى بلغت مقدار ١٣٦٩,٩مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨بنسبة ٣٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي .

وترجع الزيادة في النفقات العامة عام ٢٠١٩/٢٠١٨إلى زيادة الأجور وتعويضات العاملين،وقد بلغت ٢٦٦,١مليار جنيه مقارنة بما قيمته ٩٦,٣مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٥بزيادة قدرها ٥٣مليار جنيه، بمعدل تغير ٠,٢%,وهذه الأجور تمثل نسبة ٢٤,٥%من إجمالي المصروفات في موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨وترجع الزيادة في الأجور إلى التحسينات التي تقررت على دخول بعض الفئات العاملة في الحكومة، سواء في قطاع التعليم أو الصحة وتحسين كادر هيئة الشرطه كما زادت فوائد الدين العام إلى ٥٣٣مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨بعد أن كانت ٢٤٣,٦مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥بزيادة قدرها ٢٩٠مليار جنيه على عام ٢٠١٦/٢٠١٥وهذه الفوائد تمثل نحو ٣٩% من إجمالي المصروفات في موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨- وسجل باب الدعم حوالى ٢١% من إجمالي المصروفات ارتفاعا بنسبة ٠,٤% ليصل إلى ٢٨٧,٥مليار جنيه في عام٢٠١٩/٢٠١٨مقارنة بما قيمته ٢٠١مليار جنيه عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥منها . وهذا ما يوضحة الجدول رقم (٣)

وفي ما يتعلق بنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أنها تتذبذب ما بين الأرتفاع والانخفاض وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية المستوردة والمتعلقة بالسلع التموينية، ً فضلا عن الزيادات في الأجور، وتكاليف تطبيق الحدالأدنى للأجور وأداء فوائد الدين العام وفقا لمواعيد استحقاقها، وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزانة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات مما سبق نجد أن معظم الزيادة في الإنفاق الحكومي تم توجيهها إلى المصروفات الجارية التي لا تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ولا سيما مع تقلص الإنفاق الاستثماري الحكومي وهو ما صاحبته زيادة كبيرة في حجم ونسبة الإنفاق الجاري من الأجور والدعم كما نجد أن قرابة ربع النفقات في الموازنة تذهب إلى أجور

العاملين في الدولة، وربع للدعم، والثلث لسداد فوائد وأقساط الدين الحكومي، بينما يتجه الجزء الأخير فقط إلى الخدمات وإلى الاستثمار العام، الأمر الذي يبين عدم قدرة الموازنة على تحقيق الرفاهة المطلوبة للمواطنين.

وفي ما يتعلق بجانب الإيرادات، نجد أنها في تزايد مستمر، حيث زادت من ٨٥مليار جنيه في عام١٩٩٩/٢٠٠٠بنسبة ٢٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩حيث بلغت ٩٤١,٩مليار جنيه، وبنسبة ٢١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أشار الحساب الختامي إلى أن الزيادة في الإيرادات ترجع إلى زيادة الحصيلة الضريبية حيث تمثل نحو ٧٩%من قيمة الإيرادات بقيمة بلغت نحو ٧٣٦,١ مليار جنيه في عام٢٠١٨/٢٠١٩وذلك نتيجة لزيادة المحصل من كل أبواب الضريبة، وبشكل خاص الضرائب على الدخول والممتلكات، والإيرادات غير الضريبية.كما يوضحة الجدول رقم (٣) . لقد إنخفضت الإيرادات خلال السنوات الإخيرة بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، ونتيجة للتأثر بأحداث ثورة ٢٥يناير ٢٠١١والتداعيات المصاحبة لها من توقف النشاط الاستثماري والابتعاد عن السوق، وخروج غالبية الاستثمارات الأجنبية، وعدم الاستقرار الأمني، والاضطرابات والاعتصامات العمالية. ومن خلال العرض السابق يتضح أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلي آخر خلال العقدين الماضيين , ومن ثم فإنه يعد عجزاً

الجدول رقم (٣)

مؤشرات المالية العامة

المؤشر	١١/٢٠١٠	١٦/٢٠١٥	١٧/٢٠١٦	١٨/٢٠١٧	١٩/٢٠١٨	التغير (٢٠١٥/١٦-١٩/٢٠١٨
إجمالي الإيرادات	٢٦٥,٣	٤٩١,٢	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	٠,٩
الإيرادات الضريبية	١٩٢,١	٣٥٢,٣	٤٦٢	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	١,١
منح	٢,٣	٣,٥	١٧,٧	٣,٢	٢,٦	٠,٣-
إيرادات أخري	٧٠,٩	١٣٥,٦	١٧٩,٥	١٨٨,٦	٢٠٣,٢	٠,٥
عوائد الملكية	٤١,٢	٦٩,٥	٩١,١٤	٦٩,١	٧٠,٤	٠,٠
حصيلة بيع السلع والخدمات	١٧,٤	٢٩,١	٣٨,١	٥١,٤	٥٣,٧	٠,٨
أخرى	١٢,٣	٣٧,١	٥٠,٣	٦٨,١	٧٩,٣	١,١
إجمالي الإنفاق	٤٠١,٩	٨١٧,٨	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	٠,٧
الجور والمرتبات	٩٦,٣	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	٢٤٠,١	٢٦٦,١	٠,٢
مشتريات السلع والخدمات	٢٦,١	٣٥,٧	٤٢,٥	٥٣,١	٦٢,٤	٠,٧
مدفوعات الفائدة	٨٥,١	٢٤٣,٦	٣١٦,٦	٤٣٧,٤	٥٣٣	١,٢
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢٣,١	٢,١	٢٧٦,٦	٣٢٩,٤	٢٨٧,٥	٠,٤
مصرفات اخرى	٣١,٤	٥٤,٦	٦١,٥	٧٤,٨	٧٧,٦	٠,٤
مشتريات الأصول غير المالية	٣٩,٩	٩٥,٩	١٠٩,١	١٠٩,٧	١٤٣,٣	١,١
الميزان الأولي	٤٩,٤-	٩٥,٩-	٦٣-	٥-	١٠٣	٢,١-
صافي حيازات الأصول المالية	٢,١-	١٣,١	٦,٨	٩,٣	٢	٠,٨-
العجز الكلي	١٣٤,٥	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٢٩,٩	٠,٣
الميزان الأولي/ للناتج المحلي الإجمالي	٢,٦-	٣,٥-	١,٨-	٠,١-	٢	١,٦-
العجز الكلي / للناتج المحلي الإجمالي	٩,٨	١٢,٥	١٠,٩	٩,٨	٨,١	٠,٣-

المصدر : البنك المركزي المصري,النشرة الإحصائية الشهرية ,أعداد مختلفة.

هيكلياً وليس عجزاً دورياً, لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية , بل هو مستمر في التزايد برغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة .

- الأثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة في مصر :

تتعدد الآثار السلبية الناجمة عن تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وتحوله من كونه وسيلة لعلاج المشاكل الاقتصادية المتمثلة في الركود والبطالة ولدفع عجلة التنمة الاقتصادية إلي حالة تحول دون الاستقرار الاقتصادي عندما يتفاقم العجز .وتتباين الآثار الاقتصادية لمشكلة العجز بحسب طريقة تمويل هذا العجز , حيث يجب التفرقة بين الآثار التضخمية (المترتبة علي زيادة الإصدار النقدي والائتمان الممنوح للحكومة) , والآثار غير التضخمية (المترتبة علي الاقتراض الداخلي والخارجي)

***الآثار المترتبة علي التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة في مصر :**

حيث يعد العجز المتزايد والمزمن في الموازنة العامة سبباً قوياً من أسباب التضخم وفي حالة لجوء الدولة إلي تمويل العجز بأحد الأساليب التضحمية كلإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والذي لا يقابله غطاء حقيقي من السلع والخدمات .والتوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومى مما يؤدي إلي تضخم نقدي الذي يعد أحد صور التضخم الذي يساهم في رفع الأسعار .

ويوضح الشكل رقم (٤) تذبذب مستوي التضخم بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة متأثر بمعدل نمو العجز .

الشكل رقم (٤): معدل التضخم خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩)

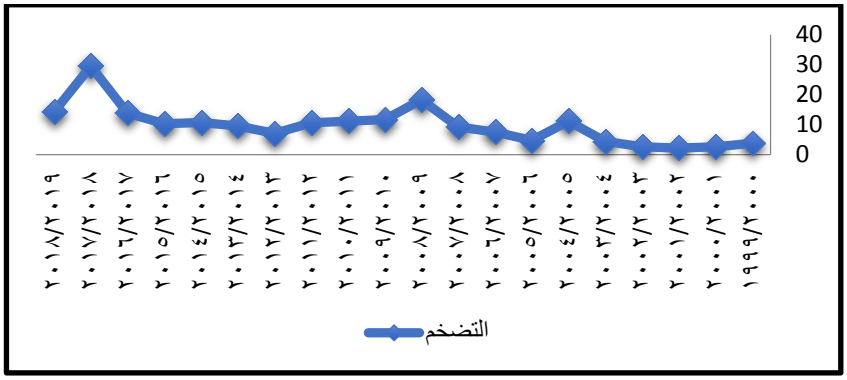

المصدر : وزارة المالية , التقرير المالي , سنوات مختلفة

ثالثاً : تقدير أثر عجز الموازنة العامة علي التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩):

١-الأسس النظرية للنموذج :

إن العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والتضخم يمكن توضيحه من خلال ما يعرف بضريبة التضخم (Tax inflation) وذلك عندما تتحصل الحكومة علي إيرادات إضافية بواسطة الإصدار النقدي الجديد وهو ما يعرف بسيادة النقود seigneeuriage, أي من خلال السلطة الاحتكارية التي تمكنها من الإصدار النقدي لدى البنك المركزي , وتستعمل الحكومة هذا الإصدار الجديد لشراء سلع وخدمات من خلال امتصاص هذه النقود من قبل الجمهور , وفي هذا الوضع يضطر الجمهور للرفع من المقادير المحتفظ بها من الأرصدة الأسمية فترة بعد فترة لتعويض أثر التضخم ومحافظته علي قيم ثابتة لأرصدته الحقيقية من النقود من خلال استعمال جزء من دخله للرفع من مقدار النقود الأسمية التي يحتفظ بها . أي ان التضخم يترك أثراً

مشابهاً للأثر التي تخلقه الضريبة, لأنه يجبر الأفراد علي الإنفاق أقل مما كان عليه الحال قبل ارتفاع المستوى العام للأسعار, ويدفعون الفرق في دخولهم للحكومة مقابل النقود الفائضة , فترتفع موارد الحكومة مقابل انخفاض موارد القطاع الخاص , تماماً كما لو أن الحكومة قامت بزيادة الضرائب لتمويل العجز في موازنتها , ويمكن عرض الامر ببساطة أكبر بالاستعانة بالمعادلات الرياضية حيث تعرف سيادة النقود "SE" كالتالي :

$$SE=(M_t-M_{t-1})/P_t \text{ ---------- (1)}$$

وإذا افترضنا أن الأرصدة الحقيقية ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$M_t/P_t = M_{t-1}/P_{t-1} \text{ -------- } M_{t-1} = (P_{t-1}/P_t)\ M_t \text{ --- (2)}$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (١) نحصل علي ما يسمى بضريبة التضخم TI

$$TI = M_t / P_t\ ((P_t - P_{t-1})/P_t) \text{ ---------- (3)}$$

وعليه فإن حاصل الضرب بين معدل الضريبة والوعاء الضريبي (أو ما يعرف بالقاعدة الضريبية يمثل الإيرادات الضريبية , ومن ثم فإن الإيرادات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من خلال ضريبة التضخم تمثل حاصل ضرب التضخم في القاعدة النقدية الحقيقية . كلما ارتفع معدل التضخم ازدادت حصيلة الإيرادات التي تذهب إلي الحكومة , غير أن ذلك يؤدي إلي تخفيض الأفراد من الاحتفاظ بالقاعدة النقدية كونها تصبح أكثر تكلفة بشكل متزايد , إذ يحتفظ الفرد بكمية أقل من النقود ونفس الأمر بالنسبة للبنوك مما يؤدي إلي انخفاض القاعدة النقدية بشكل متواصل مما ينتج عنه

بدوره انخفاض في إجمالي الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من ضريبة التضخم (Mehdi,2011,pp223-228)

وهناك دراسات توضح العلاقة بين التضخم والعجز الموازني من خلال تقدير العلاقة التالي:

$$Inf = a_0 + a_1 Tx_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

حيث يتم من خلال المعادلة السابقة اختبار فرضية سيادة النقود المثلي لمعرفة وجود من عدم وجود علاقة بين ضريبة التضخم ومعدل التضخم السائد , حيث يشير (Inf) إلي معدل التضخم ,و(Tx) تشير إلي الإيرادات الضريبية بكل أنواعها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(أولاد العيد,٢٠١٢,ص٢٣٢)

غير أن البعض ينظر إلي فرضية سيادة النقود من خلال إيجاد العلاقة بين النمو في عرض النقود وعجز الموازنة العامة والتضخم , ووفقاً لهذا النموذج فإن النموذج فإن معدل التضخم الحالي يعتمد علي معدلات كمية النقود الحالية والماضية بالإضافة إلي العجز الموازني , ومن ثم يقترح النموذج التالي :

$$Inf_t = B_0 + B_1 m_t + B_2 m_{t-1} + B_2 d_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

وبناء علي ما تم عرضه , فإن النموذج المقترح يأخذ الشكل التالي :

$$Inf = f(M, d) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

حيث (Inf) تمثل معدل التضخم و(m) تمثل عرض النقود , وقد تم أخذ المعني الواسع للنقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (m) , (d) يمثل رصيد الموازنة العامة وقد تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يمكن كتابة الشكل النهائي للنموذج كما يلي خلال الفترة من (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) :

$$Inf_t = B_0 + B_1 m_t + B_2 m_{t-1} + B_2 d_t + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

هذه البيانات تم جميعها من عدة مصادر بحسب طبيعة المتغير , فالمتغيرات التنموية استخرجت من بيانات البنك الدولي سواء قاعدة بيانات المؤشرات التنموية أو البيانات السنوية . أما البيانات المالية فكان مصدرها نشرات البنك المركزي المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩)

٢- عرض نتائج التقدير :

أ-اختبار السكون (اختبار جذور الوحدة The Unit Root Test)

لقياس صفة الاستقرارية فى متغيرات الدراسة ، حيث يعتبر شرط السكون أساسياً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية , يعرض الجدول التالي رقم (٤) نتائج اختبار ديكي- وفللر لمتغيرات النموذج:

الجدول رقم (٤)

نتائج اختبار دكي وفولر لجذور الوحدة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩)

المتغير		المستوي	الفروق الأولى
		إحصائية (ADF)	إحصائية (ADF)
inf		-2.407968	-5.697884
dt		-2.483025	-5..470657
m		-4.896430	-------
القيم	1%	-3.857386	-4.571559
الحرجة	5%	-3.040391	-3.690814

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

أشارت اختبار(ADF) الواردة في الجدول رقم (٤) , إلي أن المتغيرات جميعها غير مستقرة (non-stationary) , عند مستوياتها (Levels) باستثناء كمية النقود (m) , حيث كانت مستقر عند مستوياتها (أي أنهما ذو اتجاه عام مستقر). وبعد أجراء اختبار (ADF) بعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات (First-difference) , تبين أن المتغيرات الباقية (inf,dt)استقرت معنوية (أي أنهم متكاملة من الدرجة الأولي).

ب – اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات ، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة . فعلى سبيل المثال ، ينبغى أن تكون كل سلسلة من هذه السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى . ولهذا ، فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات المستخدمة فى الدراسة ، وذلك حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات . ومن ثم ، بعد معرفة هذه الرتبة ، تتمثل الخطوة التالية فى التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسط اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات .(Hall, 1994) ومن أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Johansen and Juselius الذى يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة (FIML) Full Information Maximum Likelihood التى تعالج كل المتغيرات فى النموذج كمتغيرات داخلية . وبناء علي ذلك تم إجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرات (inf,dt) فقط لأنهما من نفس درجة التكامل أي متكاملين من الدرجة الأولى والجدول رقم (٥) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك كما يلي:

فقد تم إجراء اختبار (J-J)لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات من عدمه . ويوضح الجدول التالي رقم (٥) نتائج تطبيق اختبارات Trace Test (λtrace)،واختبار القيم الذاتية العظمى Maximum Eigen values Test(λmax) للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.وتشير النتائج الواردة في

الجدول رقم(٥)

نتائج اختبار Johansen and Julius للتكامل المشترك متعدد المتغيرات

فرض العدم	إحصائية λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى ٥ %	فرض العدم	إحصائية λ_{max}	القيم الحرجة عند مستوى ٥ %
r = ٠	8.064909	15.49471	r = ٠	6.431132	14.26460
r ≤ 1	1.633777	3.841466	r ≤ 1	1.633777	3.841466

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

الجدول رقم (٥) إلي رفض فرضية العدم , القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة (5%) , وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك ، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية(LR) في التقدير تزيد عن القيمة الحرجة, وذلك حسب اختيار(Trace Test)،وهذا ما أكده اختبار Maximum Eigen values) (Testالأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين كل من معدل التضخم و عجز الموازنة, وبالتالي فإن هذه المتغيرات الاقتصادية تحدث بها مواءمة لإزالة أية انحرافات في الأجل القصير من أجل الوصول للعلاقة التوازنية طويلة الأجل .كما يوجد علي الأقل اتجاه واحد للسببية بين هذه المتغيرات كما أوضحت نظرية جرانجر للسببية , ومع الأخذ في الاعتبار أنه يوجد علي الأقل متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة .

ج- نتائج اختبار تصحيح متجهات الخطأ :

نظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على النحو الذى تم ايضاحه فى البند السابق ، فهذا يعنى أن هناك آلية توازن تضمن أن الأخطاء لن تتوسع فى المدى الطويل (Engle and Granger , 1987) ، وفى هذه الحالة يتم إدخال حد

الخطأ المتباطئ فى نموذج VAR ليتحول إلى نموذج متجهات التصحيح Vector Error Correction Model الذى يستخدم لتقدير سرعة الوصول إلى التوازن طويل الأجل بالإضافة إلى تحديد اتجاه السببية . ومن خلال نتائج الجدول رقم (٦) يتضح أن توافق الإشارة الجبرية لكل من (mt,dt) مع النظرية الاقتصادية حيث يؤثران تأثير إيجابي علي معدل التضخم وبالتالي فمع زيادة كل من كمية النقود في السنة الحالية وعجز الموازنة في نفس السنة فإن ذلك يؤدي زيادة معدل التضخم .

الجدول رقم (٦)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ

معاملات المتغيرات	القيمة	الخطأ المعيارى	t- Statistic	P - Valu
C	0.327	3.628	0.089	0.0009
D(Mt)	1.76	2.001	0.879	0.0045
D(Mt-1)	-2.621	4637	-0.718	0.6012
D(Dt)	0.039	3.637	0.718	0.0074
U(-1)	- 1.105	0.2659	- 4.156	0.0008
R^2	0.6334	-------	---------	---------
F	3.0134	-------	---------	0.0387
D.W	2.113	-------	---------	--------
LM	0.076	-------	--------	---------
ARCH	0.954	-------	--------	---------
Jarque-Bera	0.002	------	-------	--------

المصدر : نتائج تحليل برنامج eview

D تعنى المشتقة الأولى

أما معامل التكيف (μ) فإنه معنوى وذو إشارة سالبة ، وهذا يعنى وجود علاقة ديناميكية فى الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، بلغت قيمة معامل التكيف (– ١,١٠٥) وهذا يعنى أن الابتعاد عن التوازن فى الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار (١١٠%) ، وأن القيمة السالبة تعنى التراجع إلى القيمة

التوازنية .كما اعطت اختبارات فحص النموذج مؤشرات جيدة تدل على قبول هذا النموذج منها :

-أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠,٦٣) وهى قيمة منطقية وجيدة فى حالة اختبار تصحيح الخطأ ، حيث يشير ذلك إلى أن هذا النموذج يفسر حوالى (٦٣,٣٤%) من التغير الحادث فى معدل التضخم ، والباقى (٣٦,٣٤%) يرجع لأسباب أخرى.

-بلغت قيمة (DW) (٢,١١) ، وهو ما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتى ، كما أن قيمته أكبر من قيمة (R^2) ، وهذا يعنى أن النموذج غير زائف ، وبالتالى فأنه يمكن قبول دلالات كل من (F) ، و(R^2).

- بلغت قيمة (F) (٣,٠١) ،وذو معنوية عالية .
- كما دل قيمة اختبار(LM) والتى تساوى (٠,٠٧٦) وهى أكبر من (٠,٠٥) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتى .
- وأظهر اختبار (ARCH) لاختلاف التباين الشرطى أنه لا يوجد اختلاف تباين شرطى ، وذلك لأن قيمته تساوى (٠,٩٥) وهى أكبر من (٠,٠٥) .
- اظهر اختبار التوزيع الطبيعى للبواقى (Jarque-Bera) أن البواقى تتبع التوزيع الطبيعى .

د- اختبار السببية باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ

لتحديد العلاقة السببية واتجاهها في الأجل القصير يتطلب إدخال اختبار سببية جرانجر في نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة اتجاه العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات التفسيرية التي ثبت لها وجود علاقة تكامل مشترك بينهم . والجدول رقم (٧) يوضح نتائج اختبار السببية المبني علي نموذج متجه تصحيح الخطأ وهي كما يلي:

-وجود علاقة سببية تبادلية بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة حيث يؤثر عجز الموازنة علي معدل التضخم ويتأثر به .

- توجد علاقة احادية بين معدل التضخم وكمية النقود (النقود بالمعني الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ,حيث تؤثر كمية النقود علي معدل التضخم ولكن معدل التضخم لا يتأثر بكمية النقود .

- لا توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة وكمية النقود .

الجدول رقم (٧)

نتائج اختبار السببية المبني على نموذج متجه تصحيح الخطأ

Dependent Variable:INF				Dependent Variable DT			
Excluded	Chi - sq	Df	Prob	Excluded	Chi – sq	Df	Prob
DT	1.023	1	0.004	INF	2.09	1	0.046
MT	12.77	1	0.007	MT	2.40	1	0.121
MT-1	9.735	1	0.021	MT-1	0.27	1	0.599
ALL	13.64	3	0.003	ALL	7.240	3	0.064
Dependent Variable MT				Dependent Variable MT-1			
Excluded	Chi - sq	df	Prob	Excluded	Chi - sq	df	Prob
INF	3.235	1	0.072	INF	0.216	1	0.641
DT	0.233	1	0.628	DT	11.44	1	0.007
MT-1	0.225	1	0.635	MT	1.110	1	0.000
ALL	6.070	3	0.108	ALL	1.15	3	0.000

المصدر : نتائج تحليل برنامج **Eview**

هـ- تحليل دالة الإستجابة للنبضة

تستخدم دوال استجابة النبضة لتتبع المسارات الزمنية للصدمات المختلفة والمفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات الداخلة في نموذج (VER) , حيث تعكس هذه الدالة كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات وتساعد أيضاً علي توضيح استجابة متغير لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو متغير آخر من متغيرات النموذج . والجدول التالي رقم (٨) يوضح تقديرات استجابات الصدمة لمعدل التضخم خلال مدى زمني يتراوح من سنة إلي عشر سنوات. ويتضح من الجدول السابق مايلي :

-أن معدل التضخم قد تأثر بالصدمات المحلية والخارجية في الأجلين القصير والطويل , ففي الأجل القصير كان أثر كافة المتغيرات التفسيرية متذبذب بين الموجب والسالب علي طول الخط في كل سنة من سنوات الفترة الزمنية في الجدول , أما في الأجل الطويل (بعد ١٠٠ سنة) , فقد كان أثر كافة المتغيرات علي معدل التضخم موجباً موكداً علي وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة التي أظهرتها نتائج اختبار التكامل المشترك السابق . والشكل التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (٨)

نتائج تقديرات استجابات الصدمة لمعدل التخضم

المتغيرات				الفترة الزمنية
MT-1	MT	DT	INF	
0.00000	0.00000	0.00000	4.429	1
-1.593	3.720	-1.245	2.545	2
-1.235	2.354	-0.4556	0.353	3
-3.669	-0.188	0.160	-0.328	4
1.223	-0.141	0.654	0.066	5
1.286	-0.159	0.208	0.581	6
-6.091	-0.396	-0.191	0.719	7
-1.856	0.084	-0.204	0.539	8
1.987	0.129	0.125	0.298	9
1.342	-0.029	-0.052	0.160	10
25.98	32.76	12.32	27.45E+	1 -100

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eview

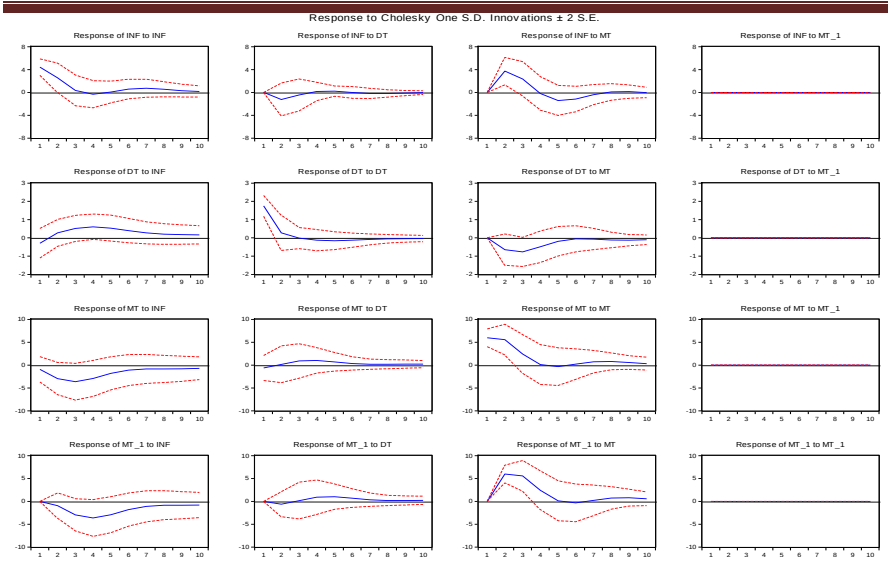

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة عالمية , إذ يكاد يكون من النادر أن نجد بلداً لا يعاني من هذه المشكلة , يستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية . ففي حالة الدول المتقدمة يرتبط عجز الموازنة فيها بالدورة الاقتصادية أما في حالة الدول النامية فالعجز تحول إلي صفة مستمرة لصيقة بخصائص اقتصاديات تلك الدول ومؤشراً علي وجود اختلالات هيكلية فيها.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة المزمن من أهم ملامح السياسات المالية لمصرية والتي كان من أهم أسبابها الاتجاه المفرط للاقتراض الخارجي والداخلي , والذي نما بشكل قوي لسد جانب من هذا العجز بالتوازى مع تفاقم أعباء خدمة الديون نفسها. لذا كان الهدف هذه الدراسة إجرء دراسة تحليلية للعلاقة بين العجز الموازنى ومعدل

التضخم , وفي ضوء ذلك تناولت الدراسة النقاط التالية: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة من حيث التعريف والأسباب . ثانياً: تناولنا تطور حجم عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩) مع دراسة قياسية لأثر عجز الموازنة علي معدل التضخم ,وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلي آخر خلال العقدين الماضيين , ومن ثم فإنه يعد عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً, لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية , بل هو مستمر في التزايد برغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة .

- وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين كل من معدل التضخم و عجز الموازنة, وبالتالي فإن هذه المتغيرات الاقتصادية تحدث بها مواءمة لإزالة أية انحرافات في الأجل القصير من أجل الوصول للعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

-وجود علاقة سببية تبادلية بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة حيث يؤثر عجز الموازنة علي معدل التضخم ويتأثر به .

- توجد علاقة احادية بين معدل التضخم وكمية النقود (النقود بالمعني الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ,حيث تؤثر كمية النقود علي معدل التضخم ولكن معدل التضخم لا يتأثر بكمية النقود .

- لا توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة وكمية النقود .

ثانياً : التوصيات :

-ترشيد الإنفاق العام من خلال القضاء علي ظواهر الفساد المرتبطة بالمال العام كالرشوة والوساطة والمحسوبية التي تفشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات الحكومية .

– تحديد حد أقصى لحجم الإنفاق العام , وذلك بهدف الحد من التزايد المستمر في هذا الإنفاق سنوياً علي أن تقوم الحكومة بوضع مجموعة من الضوابط المالية والرقابية التي يمكن من خلالها تجنب إهدار المال العام.

– رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية من خلال مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

– ترشيد نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تمنح للمشروعات والصناعات الإستراتيجية ويتم تنفيذها بالنسبة للمشروعات الأخرى .

– خلق ظروف اقتصادية وسياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يساهم في خفض البطالة والفقر ويشجع الصادرات لتكون بديلاً للتمويل الخارجي .

– محاولة استغلال القروض الداخلية والخارجية في مشاريع استثمارية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك بهدف رفع مستوى الناتج المحلي والدخل القومي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة لتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة .

– إعادة هيكلة الاقتصاد القومى واختلالات الموازنة العامة للدولة .

– التنسيق بين سياسة ادارة الدين العام و بين السياسة المالية و ذلك أنه اذا حققت السياسه المالية عجز فى الموزانه العامة للدولة تبدأ إدارة الدين العام فى تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة و ذلك بالوسائل التى تدعم الاثر التوسعى للعجز و اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى لخلق أرصدة نقدية دون ان يؤثر ذلك على الانفاق الخاص ويمكن استخدام السندات طويلة الاجل التى يحل ميعاد استحقاقها مع إصدار أذون خزانة قصيرة الاجل إذا إقتضت الحاجة .

- تبني سياسات داعمة للاعتماد على آلية المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، مثل سندات الإيراد أو الصكوك الإسلامية، حيث تعمل هذه الآلية على إخراج هذه المشروعات من إطار الموازنة العامة للدولة، وتضع المشروعات الممولة منها أمام مسؤوليتها بضرورة سداد القروض وتكلفة التمويل، دون تحمل الموازنة لأي أعباء.

- العمل على استقرار سعر الجنيه فى المدى الطويل من خلال تزايد القدرة على الانتاج وزيادة الصادرات ومكافحة التضخم وليس من خلال الاحتياطيات الدولية لانها تتعلق بالامد القصير وبتصحيح تركيبة الطلب الكلى وبنيان العرض الكلى وبتزايد الاعتماد على الذات .

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- أولاد العيد , سعد (٢٠١٢) , " دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ " , مجلة دراسات , جامعة الأغواط – جوان , العدد الاقتصادي , ص ٢٣٢.
- الأفندي,حمد أحمد (٢٠١٦) , "عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام : دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة " , مجلة الدراسات الاجتماعية , جامعة العلوم والتكنولوجيا , صنعاء , العدد ٥٠,ص٣١.
- الأعسر, خديجة (٢٠١٦) , " اقتصاديات المالية العامة ", القاهرة , دار الكتب المصرية , ص٢٤٨.
- البنك المركزى المصرى، " التقارير السنوية "، أعداد مختلفة.

◊ البنك المركزى المصرى، " المجلة الاقتصادية "، أعداد مختلفة.

◊ البنك المركزى المصرى، " النشرة الاقتصادية "، أعداد مختلفة.

◊ بربوش بوجمعه , عمورعبد القادر (٢٠١٩) , " أثر التمويل غير التقليدي علي التضخم : دراسة تجارب بعض الدول مع الإشارة إلي حالة الجزائر " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار , الجزائر ص ١٢.

◊ بركات , مريم(٢٠١٩) , " تأثير عجز الموازنة العامة علي التضخم حالة الجزائر : دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٨) " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد بوضياف –المسبلة , الجزائر , ص ٣٠)

◊ تنيرة , محمد حسين محمد (٢٠١٩) , " استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض لتجربة ماليزيا) " , رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , الجامعة الإسلامية بغزة , غزة , ص ٤٧.

◊ جابر ,ابتهال حامد عبد الحي (٢٠١٦) , " تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان " , رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي , جامعة الرباط الوطني , السودان , ص٢٩.

◊ حناشي , كنزه (٢٠١٩) , " أثر اعتماد التمويل غير التقليدى كآلية لتخفيض عجز الموازنة العام للجزائر : دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٨) ", رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقي , ص ١٦.

◊ خليلي , علي محمد , اللوزى , سليماني (٢٠٠١) , " المالية العامة " , الأردن , دار زهران , ص ٣١٢.

◊ دردوري , لحسن (٢٠١٤) ," سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة : دراسة مقارنة – الجزائر وتونس " رسالة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة محمد خيضر, ص ١٥١.

◊ زكي , رمزي (١٩٨٦) , " التضخم المستورد " القاهرة , دار المستقبل العربي , ص ١٠٢.

◊ ------- (١٩٩٢) , " الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث" , القاهرة , دار سيناء للنشر , ص ٤٨.

◊ سعد , مروي محمد عباس (٢٠١٥) , " العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السوادان (١٩٩٢– ٢٠١٤) نموذج قياسي " , رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,السودان , ص ٢٧.

◊ سعدى , ريان (٢٠١٩) , " أثر التمويل غير التقليدي علي الاقتصاد الجزائري – دراسة استشراقية " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ,الجزائر , ص ٢٢.

◊ عبد الزهرة , سهيلة (٢٠١٦) , " تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة (٢٠٠٤– ٢٠١٣) " , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , كلية الإدارة المستنصرية , العراق , العدد ٥٠, ص ١٥٨.

◊ عبد الواحد , سيد عطية (٢٠٠٠) , " مبادىء واقتصاديات المالية العامة " , الطبعة الثالثة , القاهرة , دار النهضة العربي , ص ٦.

◊ عصفور , محمد شاكر (٢٠١١) , " أصول الموازنة العامة " , الطبعة الثالثة , الأردن , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , ص ١٦.

◊ ملوكي , سارة , مقدم, يمينة (٢٠١٨) , " دور الإيرادات غير العادية في تمويل عجز الموازنة العامة حالة الجزائر (٢٠١١-٢٠١٦) " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة أحمد دراية أدرار , الجزائر , ص ١٧.

◊ موسي , سندس حميد (٢٠١٧) , " تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة : السودان نموذجاً " , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية , كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة , السودان ,

◊ ناجي , شوقي (٢٠١٦) , " ترشيد الإنفاق العامة وأثره علي التوازنات الداخلية (المالية) مؤشرات القياس : مؤشر النمو , والتضخم , رصيد الموازنة " , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير و جامعة محمد بوقره , الجزائر , ص ٣٤.

◊ يونس , إيهاب محمد (٢٠١٢) , " نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر " مجلة النهضة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , القاهرة

ثانياً : المراجع الأجنبية:

◊ Helmy,Omneia A.,(2010) , " The Impact of Budget Deficit on Inflation " Centre Egyptian for Economic Student .

◊ Jamaledine ,M0hseni Zonuzi and ather (2011) , " The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran " ,Irain an Economic Review .

- ◊ **Kivilcim ,metin (2011) , " The Relationship Inflation and Deficit in Turkey " , Journal of Business and Economic Statistics no 04 in oct .**
- ◊ **Maio,Bulawayo and ather (2018) ," The Impact of Budget Deficit on Inflation in Zambia " , Journal of Economics and Development Studies , Join.**
- ◊ **Mehdi, S. and M. Reza (2011) , " Relationship between Government Budget Deficit and Inflation in the Iran's Economy " Information Management and Business Review , vol .2 No 5 May ,pp 223-228 .**
- ◊ **Selomeon.m , Wet .wa.,(2004) , ' The Effect of a Budget Deficit on Inflation : The case of Tanzania " , Department of Economics , University of Pretoria .**
- ◊ **Shah , Habibullah (2011) , " The Budget Deficit and Inflation in Thirteen Asian Developing Countries " , Journal of Business and Social Science , may .**
- ◊ **Tahir mokhtar and Mohamed zakaria (2010) , " Budget Deficit Money Supply and Inflation the case of Pakistan .**
- ◊ **Tan,E. C. (2006) , " Fiscal Deficits, Inflation and Economic Growth A successful Open Developing Economy " , Review of Applied Economics , Vol .2,No,1,pp 129-139.**
- ◊ **Thullah J.(2008) , " The Impact of Budget Deficit Financing on Inflation in sierra Leone " , Institute African de Development Economies ET de Pacification Dakar .**